



المعهد العربي للتخطيط بالكويت
Arab Planning Institute - Kuwait

التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والواحد والعشرون - يناير/ ربيع الأول 2015 - السنة الثالث عشر

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم والمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط بالكويت على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدّم والازدهار لأمتنا العربية،،،

د. بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط بالكويت

المحتويات

2	أولاً: مقدمة
3	ثانياً: دور القطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية
7	ثالثاً: التجارة الخارجية العربية في السلع الزراعية والغذائية: عجز تجاري متزايد
10	رابعاً: الفجوة الغذائية: تفاقم مستمر واحتمال ضعيف للانخفاض في الأجل القريب
12	خامساً: تحديات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي
18	سادساً: التعاون العربي المشترك في المجال الزراعي
20	سابعاً: خاتمة
22	ملحق: تجربة عربية متميزة في تنمية القطاع الزراعي: "مخطط المغرب الأخضر"
25	المراجع

التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي

إعداد د. محمد أمين لزعر

أولاً: مقدمة

لكن، بالرغم من الجهود المبذولة والاهتمام المتزايد بقضايا التنمية الزراعية، من جهة، وبالرغم من توفر الأراضي الزراعية والموارد البشرية والمائية والمادية، من جهة أخرى، إلا أن القطاع لا يزال يعاني من عدة صعوبات وتحديات في العديد من الدول العربية، والتي تشكل حاجزا كبيرا في وجه تقدمه وتنميته على الوجه الأفضل. فالبلدان العربية تعاني من عجز غذائي يتفاقم مع مرور السنين نظرا لكون حجم إنتاجها من المواد الغذائية لا يكفي لتغطية حاجياتها الاستهلاكية، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع كبير في الواردات وزيادة عجز الميزان التجاري.

من أجل فهم أسباب عجز الدول العربية عن بلوغ تنمية زراعية تساعد على تحقيق الأمن الغذائي وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يتطرق هذا العدد في البداية إلى استعراض الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يلعبه القطاع الزراعي في الدول العربية وذلك من خلال عرض وتحليل لأهم المعطيات والمؤشرات حول الموضوع. كما يعرض خصائص التجارة الخارجية والفضوة الغذائية في هذا القطاع، وكذلك مميزات ومحددات الزراعة والتي من خلالها سيتم

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية ويُعد أحد ركائز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة للعديد من الدول نامية كانت أم متقدمة. فالزراعة تشكل مصدراً رئيسياً للغذاء، وتستوعب نسبة كبيرة من اليد العاملة. كما أنها تسهم في توفير المواد الأولية والمدخلات الوسيطة للعديد من الصناعات، والحصول على، أو توفير، موارد مالية من خلال عائد الصادرات أو إحلال السلع الزراعية المستوردة.

دفعت أهمية هذا القطاع البنك الدولي لتصنيفه على رأس الأولويات التنموية والتأكيد على زيادة الاستثمار فيه، خاصة بالبلدان النامية، لتمكين الدول من تحقيق أحد الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، ألا وهو تخفيض نسبة الذين يعانون من الفقر والجوع إلى النصف في الفترة ما بين عامي 1990 و 2015.

وتحتل التنمية الزراعية في الوطن العربي مكانة مهمة في العديد من برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. وقد أولت أغلب الدول العربية اهتماماً بالغاً ومشاركاً بهذا الموضوع منذ السبعينات حيث تم تأسيس مجموعة من المؤسسات العربية لدعم التنمية الزراعية وتعزيز الأمن الغذائي.

التعرف على التحديات التي تواجه التنمية الزراعية والأمن الغذائي على المستوى العربي. من جهة أخرى، سيتطرق العدد إلى التعاون العربي المشترك في مجال تحقيق الأمن الغذائي، وبعض التدابير التي اتخذت في إطار قرارات بعض القمم العربية الاقتصادية والاجتماعية والتنموية المتعلقة بالأمن الغذائي. كما سيتم إلقاء الضوء على تجربة دولة عربية متميزة في تنمية القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة.

ثانياً: دور القطاع الزراعي في الاقتصاديات العربية

1.2 مساهمة الزراعة ونصيب الفرد من في الناتج المحلي الإجمالي: ضعف وتفاوت حسب الدول

تعتبر الزراعة أحد القطاعات الحيوية

في العديد من الدول العربية. فهي تشكل المصدر الرئيسي لإعالة نسبة كبيرة من السكان بحيث تساهم في تشغيل أكثر من 27 مليون عامل، أي حوالي 22.3% من إجمالي القوى العاملة العربية.

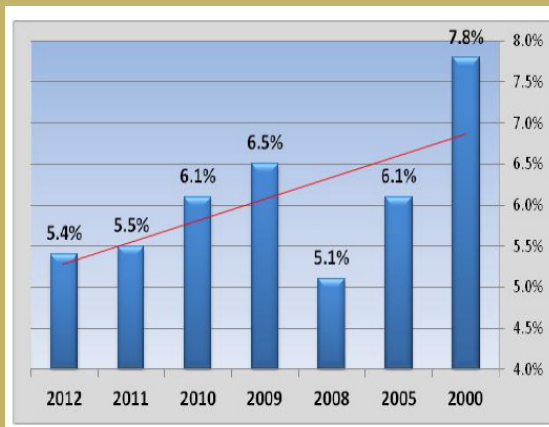
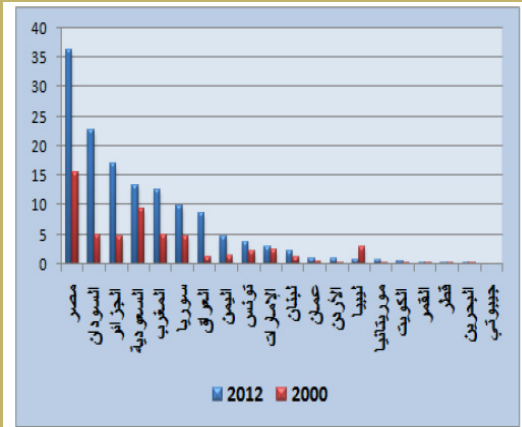
على الرغم من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، والتطور الذي شهده في السنوات الأخيرة (الشكل رقم (1))، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية ما تزال ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية (5.4% سنة 2012 (139 مليار دولار)). هذه المساهمة شهدت كذلك، بصفة عامة، تراجعاً ملموساً خلال السنوات الأخيرة حيث بلغت 7.8% في 2000 و 6.5% في 2009 و 6.1% في 2010 و 5.5% في 2011 و 5.4% في 2012 (الشكل رقم (1)).

رغم الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع، وبالرغم من التطور الذي عرفه في السنوات الأخيرة، لا تزال مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية ضعيفة مقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية.

الشكل رقم (1): الزراعة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

الناتج الزراعي (مليار دولار)

مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية (%)



المصدر: أوضاع الأمن الغذائي العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2013. التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2013، صندوق النقد العربي.

في الإنتاجية، وخاصة في الزراعة المطرية. ويظهر ضعف الإنتاجية بشكل أكبر إذا ما قورنت مع إنتاجية الدول المتقدمة والتي تفوق بنحو ضعفين ونصف إنتاجية العامل في العديد من الدول العربية.

يدخل في هذا الإطار مجموعة الحبوب والتي تُشكل أهمية بالغة في الوطن العربي من حيث قيمتها الاقتصادية والمساحة التي تشغلها أو أهميتها الاستراتيجية والغذائية، فهي تمثل 67% من محاصيل الغذاء. كما بلغ متوسط الإنتاج السنوي خلال الفترة -2012 2002 نحو 53 مليون طن، ليرتفع إلى 55.5 مليون طن في عام 2013. وقد عرفت إنتاجية الحبوب تحسناً خلال الفترة 2005-2000 نتيجة للتوسع في المساحة المزروعة. في المقابل، وبالرغم من انخفاض هذه المساحة منذ عام 2010، خاصة في بعض الدول كسوريا، إلا أن الإنتاجية ارتفعت نسبياً في الدول العربية لتصل إلى 1,9 طن/هكتار في عام 2013 (الشكل رقم (2))، لكنها لا تزال تقل عن نصف متوسط الإنتاجية على مستوى دول العالم (3,9 طن/هكتار)، وتقل عن ثلث الإنتاجية في أمريكا، والتي تصل إلى حوالي 7 طن/هكتار.

ويمثل القمح نحو نصف إنتاج الحبوب في الوطن العربي، حيث تعتبر مصر، والمغرب، والجزائر، والعراق، وسوريا، وتونس من أبرز الدول العربية المنتجة لهذه السلعة. وقد شهد متوسط إنتاجيته ارتفاعاً خلال السنوات الأخيرة ليصل إلى 2,4 طن/هكتار في عام 2013 مقابل 1,6 طن/هكتار في 2000. ويمكن أن تُعزى هذه الزيادة خاصة منذ 2005 إلى السياسات

وتختلف مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من دولة إلى أخرى. فهي ترتفع في بعض الدول كمصر والتي لا تزال تتصدر الدول العربية من حيث الانتاج الزراعي بحيث أنها تساهم بحوالي 33% من الإنتاج. تتبعها السودان (16,2%)، والجزائر (11,5%)، والمغرب (9,6%)، والسعودية (9,5%)، وسوريا (8,7%).

وقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج الزراعي في الدول العربية حوالي 376 دولاراً في عام 2012. ويتفاوت هذا المتوسط بين هذه الدول حيث بلغ أعلاه في السودان بحوالي 644 دولار، متبوعاً بلبنان بـ 549 دولار، فيما يوجد في أدنى الترتيب كل من البحرين وقطر وليبيا وجيبوتي بأقل من 100 دولار.

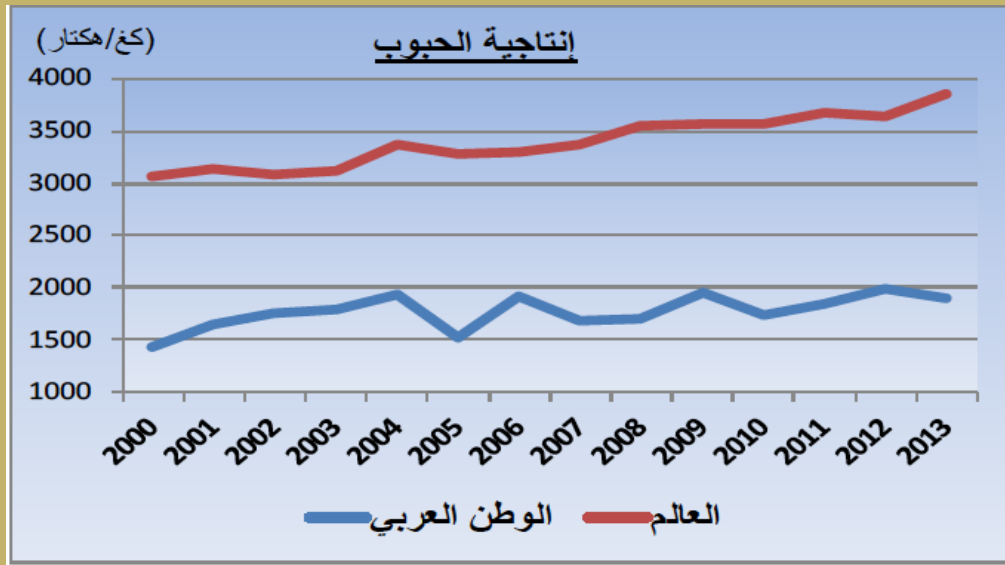
2.2 الإنتاج النباتي والحيواني والسمكي في الوطن العربي

1.2.2 الإنتاج النباتي: إنتاجية ضعيفة خاصة في الزراعات المطرية

بصفة عامة، ورغم تطور الإنتاج الزراعي في الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة، لا زال هذا القطاع يتسم بضعف

رغم تطور الإنتاج الزراعي في الوطن العربي خلال السنوات الأخيرة، لا زال هذا القطاع يتميز بضعف في الإنتاجية، وخاصة في الزراعة المطرية. هذه الإنتاجية تتسم بضعف أكبر إذا ما قورنت مع إنتاجية الدول المتقدمة والتي تفوق بنحو ضعفين ونصف إنتاجية العامل في العديد من الدول العربية.

الشكل رقم (2): إنتاجية الحبوب في الدول العربية والعالم



المصدر: إحصاءات البنك الدولي.

عام 2013. وتمثل الأغنام أكثر من نصف الإنتاج، متبوعة بالماعز (26%) والأبقار (16%) (الشكل رقم (3)).

وتتملك السودان أكبر عدد من الأغنام والماعز والأبقار (حوالي 40% من إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء)، تليها خمسة دول تمثل كلها نحو 40% من الإنتاج وهي مصر وسوريا والمغرب والجزائر وموريتانيا. على صعيد آخر، وفي الوقت الذي تُعد إنتاجية الأغنام والماعز في الوطن العربي جيدة مقارنة مع دول العالم، لا تمثل إنتاجية الأبقار من اللحوم والألبان سوى 33% من الإنتاجية في أستراليا و25% من إنتاجية أوروبا و20% من إنتاجية الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أدى

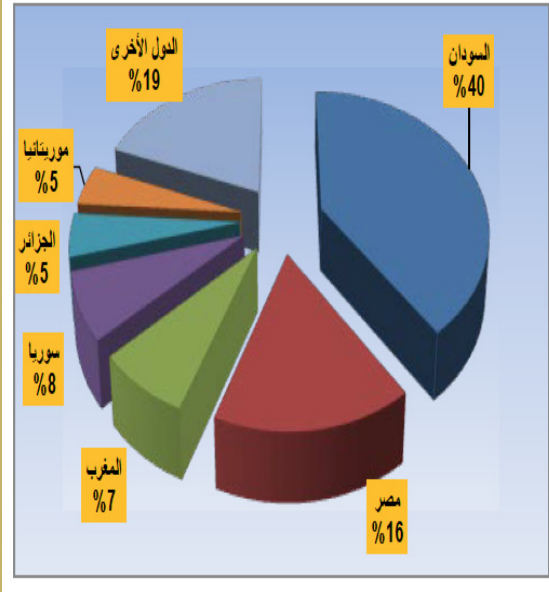
وبرامج الإصلاح الزراعي التي انتهجتها بعض الدول العربية من أجل تحسين إنتاجية الحبوب بصفة عامة والقمح بصفة خاصة، كالحملات القومية للنهوض بمحصول القمح بمصر، ومشاريع الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية في الجزائر، ومخطط المغرب الأخضر بالمغرب، ...

2.2.2: الإنتاج الحيواني والسمكي: مقومات طبيعية كبيرة مقابل ضعف الإنتاجية في الثروة الحيوانية

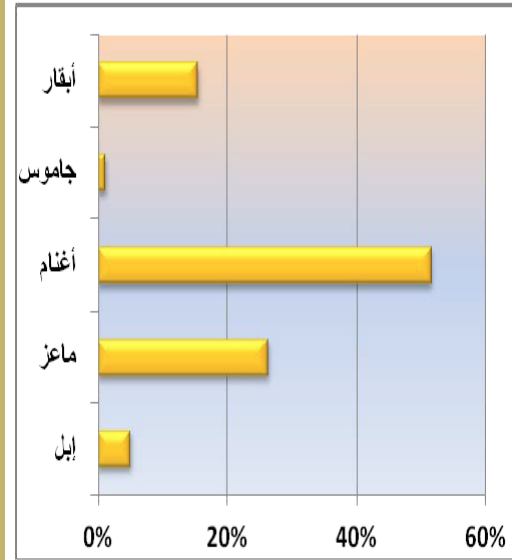
نظرا لاتساع رقعته الجغرافية وتباين وتنوع مناخه، يمتلك الوطن العربي ثروة حيوانية كبيرة ومختلفة تقدر بحوالي 345 مليون رأس في

الشكل رقم (3): الإنتاج الحيواني في الوطن العربي

مساهمة بعض الدول في إنتاج الوطن العربي من اللحوم الحمراء



أعداد الثروة الحيوانية في الوطن العربي



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. 2013. - أوضاع الأمن الغذائي العربي 2013 .. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

من المياه الداخلية (نحو 16%) والاستزراع السمكي (حوالي 4%). فقد بلغت 4,3 مليون طن سنة 2013، أي 2,6% من الإنتاج العالمي فقط. وتستاثر ثلاث دول وهي مصر (34%)، والمغرب (27%)، وموريتانيا (15%) بنحو 75% من الإنتاج السمكي في البلاد العربية. ويصل متوسط الاستهلاك السنوي للفرد من الأسماك حوالي 12 كجم، أي أقل من متوسط الاستهلاك العالمي (15 كجم)، هذا في الوقت الذي يتميز فيه الوطن العربي بمقومات طبيعية كبيرة تتمثل في 22,7 ألف كلم من السواحل البحرية، و608 ألف كلم² من الجرف القاري الغني بالأسماك، ونحو 3 ملايين هكتار من المسطحات المائية الداخلية كالبحيرات والأنهار والمجاري المائية والمزارع السمكية.

ضعف الإنتاجية في الثروة الحيوانية، بصفة عامة، في الدول العربية إلى تراجع متوسط نصيب الفرد من هذه الثروة من حوالي 0,27 رأس في عام 2000 إلى حوالي 0,23 في عام 2012. وتوجهت العديد من الدول العربية إلى تنمية صناعة الدواجن، معتمدة في ذلك على استيراد مواد كثيرة تدخل في إطار هذا القطاع، لإنتاج اللحم والبيض، خاصة مصر (23% من الإنتاج العربي من لحوم الدواجن) والمغرب والسعودية والجزائر. مع ذلك لا زالت نسبة الإنتاج العربي لا تتجاوز 4% من الإنتاج العالمي. أما في ما يخص الثروة السمكية، الموزعة بين الصيد البحري (حوالي 80% من إجمالي الإنتاج في الدول العربية)، والصيد

في المقابل، بلغت الصادرات الزراعية 24,5 مليار دولار في 2013 لتمثل بذلك 2,5% فقط من الصادرات الكلية ولا تغطي سوى ربع الواردات.

يدفع ضعف الإنتاج الزراعي مقارنة مع الطلب الناتج عن النمو السكاني في الوطن العربي إلى اللجوء إلى الاستيراد لتلبية حاجيات السكان الغذائية. حيث لا تشكل الصادرات الزراعية سوى 2,5% فقط من الصادرات الكلية. كما أنها تغطي سوى ربع الواردات. والنتيجة هي عجز للميزان التجاري الزراعي بنسبة تغير سنوي وصلت إلى 10,5% بين 2000 و 2013.

كما أن عجز الميزان التجاري الزراعي للدول العربية بلغ 72 مليار دولار، أي بنسبة تغير سنوي وصلت إلى 10,5% بين 2000 و 2013.

أما في ما يخص التجارة الخارجية للسلع الغذائية، فقد بلغت قيمة صادرات هذه السلع حوالي 19,4 مليار دولار في عام 2013 مشكّلة ما نسبته 80% من الصادرات الزراعية، وبالتالي أصبحت نسبة تغطيتها لقيمة الواردات الغذائية حوالي 24%، مع الإشارة إلى أن قيمة الواردات الغذائية قد بلغت حوالي 80,4 مليار دولار مشكّلة ما نسبته 83% من الواردات الزراعية. ونتيجة لذلك زاد العجز التجاري للسلع الغذائية ليصل إلى 61 مليار دولار في عام 2013 بعد أن كان 57 مليار دولار في عام 2012 و 47 مليار دولار في عام 2011.

1.3 الصادرات: تباين على مستوى نوعية السلع الغذائية أو الأقطار العربية

شهدت الصادرات الغذائية تطورات مختلفة سواء على مستوى السلع أو الدول

3.2 الاكتفاء الذاتي : تفاوت حسب نوعية الزراعات؛

يشكل استمرار التفاوت بين الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الزراعية في الوطن العربي السبب الرئيسي في انخفاض مستويات الاكتفاء الذاتي للعديد من السلع الغذائية الأساسية. وبصفة عامة، يمكن التمييز بين ثلاث مجموعات من السلع الغذائية وفقاً لمعدلات الاكتفاء الذاتي لكل منها للفترة 2011-2013؛

1. معدلات اكتفاء ذاتي مرتفعة (96%) : الفاكهة، الأسماك، الخضروات، والبطاطس، والبيض .
2. معدلات اكتفاء ذاتي متوسطة (54%-81%) : اللحوم الحمراء، ولحوم الدواجن، والألبان ومنتجاتها .
3. معدلات اكتفاء ذاتي منخفضة (31%-44%) : السكر، والحبوب، والزيوت النباتية.

ثالثاً: التجارة الخارجية العربية في السلع الزراعية والغذائية: عجز تجاري متزايد

يدفع ضعف الإنتاج الزراعي مقارنة مع الطلب الناتج عن النمو السكاني في الوطن العربي إلى اللجوء إلى الاستيراد لتلبية حاجيات السكان الغذائية. فقد بلغت الواردات الزراعية من الخارج حوالي 97 مليار دولار في عام 2013، لتمثل نسبة 10% من الواردات الكلية، ونسبة نمو تساوي 5% مقارنة مع 2012، مقابل 11% خلال الفترة 2000-2012.

من جهة أخرى، بلغت قيمة التجارة الزراعية العربية البينية 26,2 مليار دولار في عام 2013، بزيادة قدرها 5,1 مليار دولار عن

بالرغم من تطورها، لا تمثل قيمة التجارة الزراعية العربية البينية سوى 22,5% من مجموع التجارة الخارجية للسلع الغذائية.

عام 2012 و10,8 مليار دولار عن عام 2011. بالرغم من هذا النمو، إلا أن هذه النسبة لا تمثل سوى 22,5% من قيمة التجارة الخارجية للسلع الغذائية. وتشكل الألبان ومنتجاتها ثلث القيمة الإجمالية للصادرات الزراعية البينية، تليها الخضروات بنسبة (16%)، والفاكهة (15%)، والأسماك (13%). وتعتبر كل من السعودية ولبنان ومصر وسوريا والأردن على التوالي أكبر المصدرين والمستوردين على صعيد التجارة الزراعية العربية البينية.

ويرجع هذا التباين بين الدول العربية في الصادرات الغذائية واحتكار البعض منها لأغلب هذه الصادرات بصفة عامة إلى نسبة المتوفر من موارد أرضية ومائية وبشرية، ومكونات تجارة السلع الزراعية، والمعاملات التسويقية، والسياسة الزراعية بشكل عام.

2.3 الواردات الغذائية: ارتفاع مستمر خاصة الحبوب

بلغت قيمة الواردات من الحبوب في الوطن العربي حوالي 26,1 مليار دولار سنة 2013، مشكلةً ثلث إجمالي قيمة الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، في حين تمثل كميات وقيم الواردات العربية من الحبوب حوالي خمس الواردات العالمية.

العربية. فقد انخفضت كمية الصادرات من مجموعة الحبوب والدقيق بحوالي 25% في 2013، بالرغم من ارتفاع قيمتها، مقارنة مع متوسط الفترة 2002-2011. ويعود ذلك أساساً لتراجع كمية كل من صادرات القمح، بسبب انفصال جنوب السودان، وكذلك صادرات الأرز بسبب سياسة ترشيد استخدامات المياه في مصر والتي تعتبر المصدر العربي الرئيسي لهذه المادة. في حين، ارتفعت كمية وقيمة صادرات الخضروات والفاكهة والبطاطس والزيوت النباتية والأسماك والأغنام والماعز واللحوم الحمراء والبيضاء. من ناحية أخرى تشكل بعض صادرات المواد الغذائية العربية حيزاً كبيراً في الصادرات العالمية لهذه السلع، كما هو الحال بالنسبة للتمور والتي تتجاوز 40% من صادرات العالم.

وتتباين الصادرات الغذائية على مستوى الدول العربية، فتركز أكثر من نصف الصادرات من الخضراوات في دولتين، مصر (26,5%) والمغرب (26,2%)، وتصبح النسبة (82%) إذا أُضيفت كل من الأردن وسوريا. وتتصدر مصر الصادرات العربية من الفاكهة حيث تصل نسبتها إلى 32%، يليها المغرب (15%)، والإمارات (14%). أما فيما يتعلق بالصادرات السمكية فإن المغرب يتصدر الدول العربية حيث يستحوذ على 40% من كمية الصادرات السمكية العربية والتي تعادل 60% من قيمة الصادرات السمكية العربية.

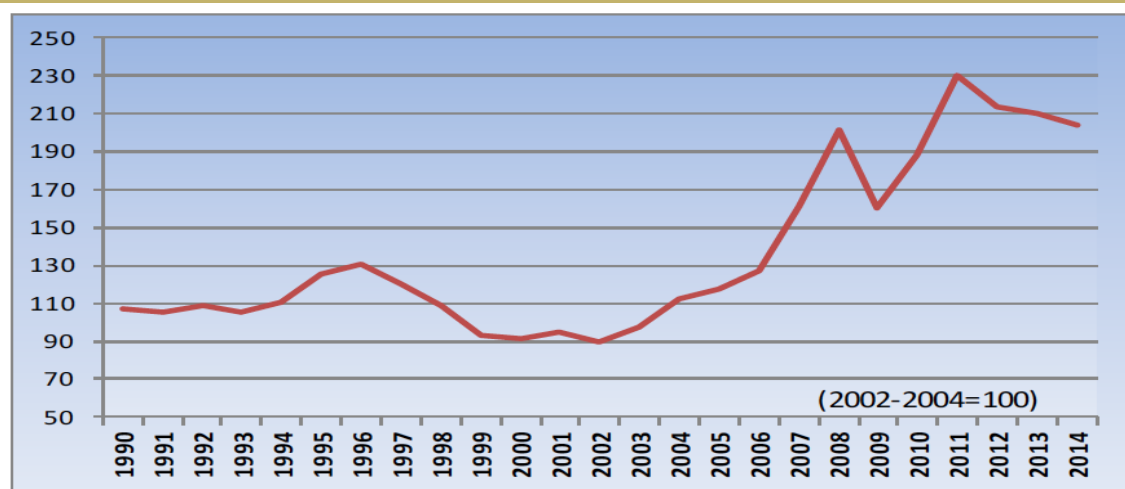
الكميات المستوردة. كما زادت واردات السكر والزيوت النباتية، في حين تراجع الواردات من الذرة. في ما يخص المنتجات الحيوانية، تأتي الألبان ومنتجاتها في المرتبة الثانية من حيث مساهمتها في الواردات الغذائية لعام 2013 بنحو 6,1 مليار دولار. أما "الأبقار" و"الأغنام والماعز"، فقد ارتفعت قيمة وارداتها (79% و 24% تباعا) مقارنة مع الفترة 2002-2011 بالرغم من انخفاض الكمية المستوردة (9% و 2% تباعا).

لقد كان للتقلبات الكبيرة التي عرفتتها أسعار المواد الغذائية دور مهم في ارتفاع قيمة الواردات الغذائية خلال السنوات الأخيرة. فقد عرف العالم، خاصة في أعوام 2008 و2010 و2011، ارتفاعا لأسعار أهم المواد الغذائية، والذي كان له أثر سلبي على الأمن الغذائي لعدد كبير من الدول المستوردة للمواد الزراعية. فقد بلغت أسعار بعض السلع الغذائية أعلى مستوياتها منذ حوالي 30 سنة (الشكل رقم (4) و(5)).

ويعتبر القمح والدقيق أهم السلع المستوردة في عام 2013 حيث وصلت كمية وقيمة وارداتها 41 مليون طن و 12,5 مليار دولار (حوالي 54% و 48% تباعا من كمية وقيمة واردات الحبوب) مقابل 27,4 مليون طن و 6,7 مليار دولار كمتوسط سنوي في الفترة 2011-2002. من جانب آخر، تضاعفت قيمة واردات كل من الخضروات لتصل إلى 2,1 مليار دولار والفواكه (3,9 مليار دولار) مقارنة مع المتوسط السنوي للفترة 2011-2002 نتيجة لارتفاع

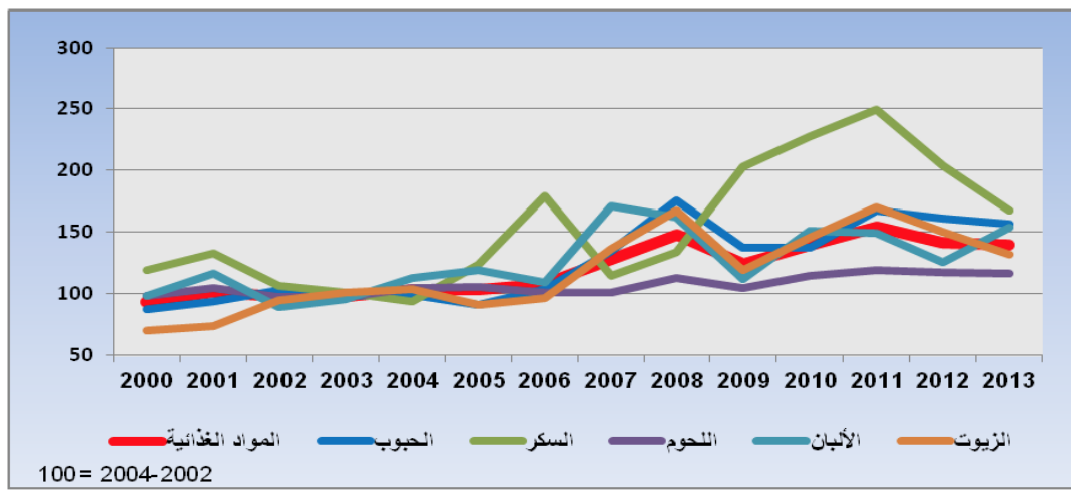
لقد كان للتقلبات الكبيرة لأسعار المواد الغذائية دور مهم في ارتفاع قيمة الواردات الغذائية خلال السنوات الأخيرة. فقد شهد العالم، خاصة في أعوام 2008 و2010 و2011، ارتفاعا لأسعار أهم المواد الغذائية، والذي كان له أثر سلبي على الأمن الغذائي لعدد كبير من الدول المستوردة للمواد الزراعية. فقد بلغت أسعار بعض السلع الغذائية أعلى مستوياتها منذ حوالي 30 سنة.

الشكل رقم (4): أسعار المواد الغذائية حول العالم (1990-2014)



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

الشكل رقم (5): المؤشرات الحقيقية لأسعار بعض المواد الغذائية



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

في إنتاج الوقود الحيوي نظرا لارتفاع أسعار البترول. بالإضافة إلى الاستهلاك البشري، تستخدم الذرة لتغذية الحيوانات وبالتالي أدى ارتفاع أسعارها إلى ارتفاع أسعار المنتجات ذات الأصل الحيواني.

وقد أدى هذا الارتفاع على مستوى أسعار السلع الغذائية الرئيسية وتزامنه مع التطورات والثورات السياسية في بعض الدول العربية إلى لجوء العديد منها إلى اتخاذ عدة تدابير استعجاليه وإجراءات استثنائية كإلغاء الضرائب على الواردات ودعم أسعار الأغذية، مما أدى إلى إضعاف أرصدها من العملة الصعبة وإتقال كاهل الميزانية ومديونية العديد من هذه الدول.

رابعاً: الفجوة الغذائية: تفاقم مستمر واحتمال ضعيف للانخفاض في الأجل القريب

بالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من قبل العديد من الدول العربية وانتهاجها لسياسات زراعية أكثر تشجيعاً للاستثمار وتحفيزاً لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، لا يزال الوطن العربي يعاني من عجز كبير في

وترجع أسباب ارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية بالأساس إلى:

- الجفاف، وارتفاع درجات الحرارة، وقلة سقوط الأمطار في عدة دول من بين أكبر البلدان المصدرة للمنتجات الزراعية الرئيسية كالقمح، مثل أستراليا وكازاخستان وروسيا وأوكرانيا، وخاصة الولايات المتحدة التي تعرضت مؤخراً 80% من أراضيها الزراعية لأسوأ موجة جفاف منذ نصف قرن.
- قيام 25 دولة منتجة رئيسية، كالأرجنتين وملاوي وزامبيا، بفرض حظر أو وضع قيود على صادراتها من الحبوب لحماية الأمن الغذائي الوطني⁽¹⁾.
- دخول الصين على خط الاستيراد، بعد سنوات عديدة من الاكتفاء الذاتي، ما بين 2-3 مليون طن من الأرز و4-5 مليون طن من القمح و5-6 مليون طن من الذرة.
- بلوغ أسعار الذرة مستويات قياسية بسبب الجفاف واستخدامها المتزايد

(1) يوم الزراعة العربي تحت شعار «مخزون استراتيجي عربي للأغذية لمواجهة أزمات الغذاء العالمية». المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 27 سبتمبر 2014.

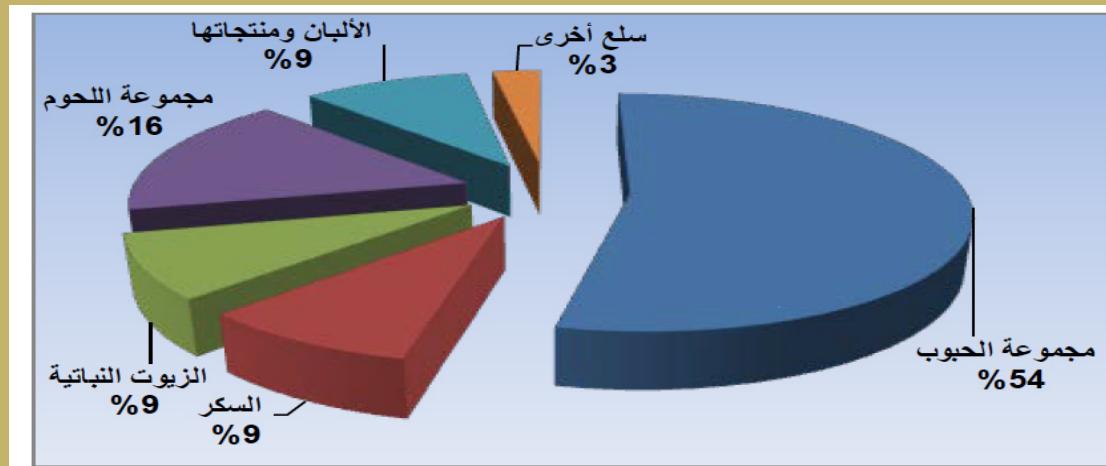
وتتفاوت مساهمة الدول العربية في قيمة هذه الفجوة الغذائية. ويعود ذلك لعدة أسباب تتلخص في عدد السكان، أو الأنماط الاستهلاكية، أو مستوى الدخل، أو محدودية الإنتاج الزراعي. وتساهم أربع دول هي مصر (20,4%)، والسعودية (19,7%)، والجزائر (12,8%)، والإمارات (10,4%) بنحو 63% كمتوسط للفترة 2011-2013 من إجمالي قيمة الفجوة الغذائية العربية الكلية.

وتشكل مجموعة الحبوب لوحدها أكثر من نصف إجمالي قيمة الفجوة الغذائية في 2013 (53,6%)، خاصة القمح والدقيق (26%). وتأتي مجموعة اللحوم في الصف الثاني من حيث الأهمية النسبية في الفجوة بحوالي 16,5% (الشكل رقم 6)). عكس ذلك، تنصدر مجموعة الخضروات بحوالي 56,4% من قيمة الفائض من السلع الغذائية، متبوعة بالأسماك (43,6%).

الغذاء. فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية 35,6 مليار دولار عام 2013، وهي بذلك تفوق الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول كالبحرين أو اليمن أو موريتانيا أو الأردن. وتعرف الفجوة الغذائية بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، أي الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي.

بالرغم من الجهود الحثيثة المبذولة من قبل العديد من الدول العربية وانتهاجها لسياسات زراعية أكثر تشجيعا للاستثمار وتحفيزا لإنتاج السلع الغذائية الرئيسية، لا يزال الوطن العربي يعاني من عجز كبير في الغذاء. فقد بلغت قيمة الفجوة الغذائية 35,6 مليار دولار عام 2013، وهي بذلك تفوق الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول كالبحرين أو اليمن أو موريتانيا أو الأردن.

الشكل رقم (6): مساهمة المجموعات السلعية في قيمة العجز الغذائي بالوطن العربي (2013)



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. المجلد 33. عام 2013.

العربية تصحراً بحوالي النصف من مساحته الإجمالية مقابل 29% في شبه الجزيرة العربية.

من أهم الأسباب وراء ضعف الإنتاج الزراعي في البلدان العربية هو تواجد معظمها في مناطق جافة أو شبه جافة. فالأراضي الصحراوية تمثل حوالي 68% من مساحة الوطن العربي. كما تقدر مساحة الأراضي المهدهة بالتححر بحوالي 2,9 مليون كلم² أي 20% من المساحة الإجمالية.

نظراً للطبيعة الصحراوية لأغلب الأراضي العربية، تمثل مساحة الأراضي المزروعة البالغة 69,3 مليون هكتار 5,2% فقط من إجمالي المساحة الجغرافية و 1,5% من المساحة الزراعية حول العالم. كما أن نصيب الفرد من المساحة المزروعة لا يبلغ سوى 0,19 هكتار مقابل 3,6 هكتار بالنسبة للمساحة الجغرافية. وتتجاوز نسبة الأراضي الزراعية للمساحة الكلية مقارنة مع النسبة العالمية (12%) في كل من تونس (32%) وسوريا (31%) ولبنان (21%) والسودان (14%) والمغرب وفلسطين (13%). بينما تتراوح بين 3% و12% في البحرين والعراق ومصر والجزائر والأردن واليمن والإمارات وقطر، وتنخفض إلى أقل من 3% في باقي الدول العربية. بالمقابل، تستقر نسبة الأراضي المروية إلى مجمل المساحة المزروعة منذ مطلع التسعينات في حدود 20%، وتتباين نسب الزراعة المروية حيث تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي كليا على

وتتوقع دراسات وتقديرات المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن تتسع قيمة الضجوة إلى حوالي 53 مليار دولار في عام 2020 و 60 مليار في 2030، هذا في حال استقرار معدلات نمو الإنتاج الزراعي العربي واستمرار تزايد الاستهلاك، وزيادة متوسط الدخل وعدد السكان، وارتفاع أسعار السلع الغذائية.

خامساً: تحديات القطاع الزراعي والأمن الغذائي على المستوى العربي

يواجه القطاع الزراعي في الوطن العربي عدة تحديات، تتمثل أساساً، في نسبة الموارد الطبيعية والبشرية في مختلف البلدان العربية، والسياسات المتبعة لتنمية هذا القطاع سواء منها التي تدخل في إطار تشجيع استعمال الأسمدة والآلات الزراعية، أو تطوير البحث الزراعي، أو تشجيع الاستثمار في هذا القطاع خاصة التمويل والإقراض. ويمكن إيجاز هذه التحديات على النحو التالي:

1.5 الموارد الطبيعية

1.1.5 الأراضي الزراعية: تصحر وانحسار للغطاء النباتي

من أهم الأسباب وراء ضعف الإنتاج الزراعي في البلدان العربية هو تواجد معظمها في مناطق جافة أو شبه جافة. فالأراضي الصحراوية تمثل حوالي 68% من مساحة الوطن العربي. كما تقدر مساحة الأراضي المهدهة بالتححر بحوالي 2,9 مليون كلم² أي 20% من المساحة الإجمالية. حسب الجهات، يعتبر المغرب العربي أكبر المناطق

يشكل الوطن العربي حوالي 11% و 5% من مساحة وسكان العالم، لكن لا يمتلك أكثر من 0.7% من إجمالي المياه السطحية الجارية و 2.1% من إجمالي الأمطار و 2% من المياه المتجددة في العالم.

- يشكل الوطن العربي حوالي 11% و 5% من مساحة وسكان العالم، لكن لا يمتلك أكثر من 0.7% من إجمالي المياه السطحية الجارية و 2.1% من إجمالي الأمطار و 2% من المياه المتجددة في العالم.
- جل الموارد المائية (95%) هي مياه تقليدية (81% سطحية و 14% جوفية)، وحوالي 70% من هذه الموارد تصدر من خارج الدول العربية.
- يستهلك القطاع الزراعي العربي 87% من المياه (13% الباقية تخص الأغراض الصناعية والمنزلية).
- تبلغ النسبة المروية من إجمالي المساحات الزراعية 40%، مقابل 25% فقط بالنسبة للمساحات الزراعية الموسمية.
- يشكل متوسط نصيب الهكتار الواحد في الوطن العربي خمس متوسط الهطول المطري السنوي العالمي. أما نصيبه من المياه السطحية فلا تتجاوز 7% من المياه السطحية الجارية على مستوى العالم.
- يبلغ متوسط نصيب الفرد العربي من المياه 800 م³/سنة، أي أقل من خط الفقر المائي العالمي المحدد بنحو 1000 م³/سنة، والمتوسط العالمي المقدر بحوالي 7000 م³/سنة (الشكل رقم (7)).

هذا النوع من الزراعة مقابل ما بين 10% إلى 94% في الدول الأخرى.

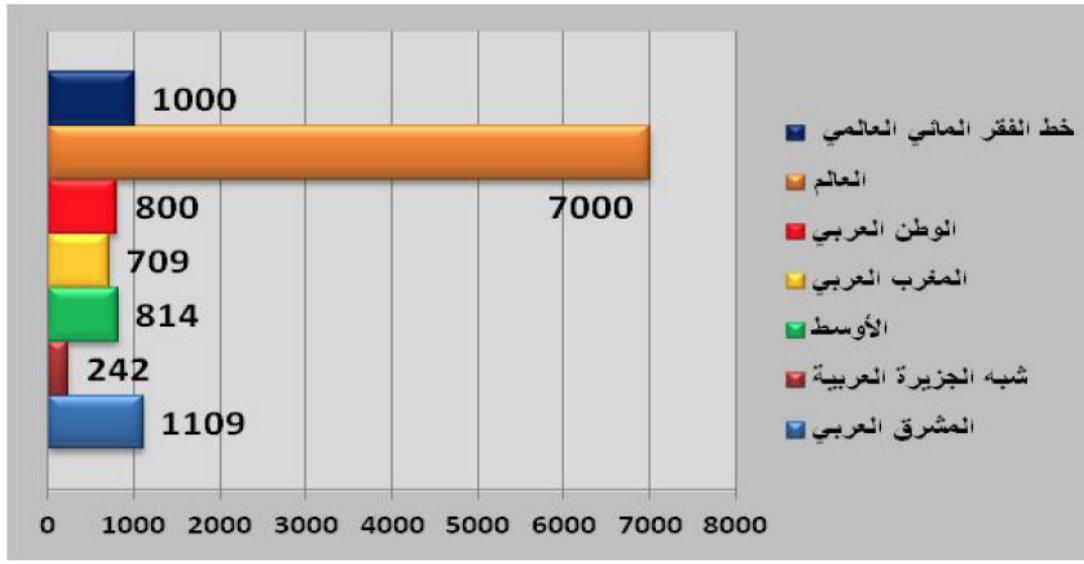
وتقارب مساحة المراعي الطبيعية في الدول العربية 500 مليون هكتار، أي حوالي 30% من المساحة الكلية للوطن العربي ونحو 13% من مساحة المراعي في العالم. وتعتبر كل من السودان والسعودية وسوريا والصومال والعراق أبرز الدول ذات مراعي طبيعية كبيرة (بين 45% إلى حوالي 80% من المساحة الكلية). بينما تشكل موريتانيا والمغرب وفلسطين وتونس 33% المساحة تقريبا. مع ذلك، لا تزال إنتاجية الهكتار من المراعي في الدول العربية ضعيفة حيث تبلغ 5 كغم من اللحوم الحمراء في المتوسط، أي حوالي 33% إنتاجية الدول النامية و 20% إنتاجية الدول المتقدمة.

بصفة عامة، تعاني الأراضي الزراعية والمراعي مجموعة من المشاكل والتي تؤثر سلبيا على مردودها وإنتاجيتها. فبالإضافة إلى تصحرها، تعرف الأراضي الزراعية زحفا عمرانيا متزايدا، وتدهور وانحسار الغطاء النباتي الطبيعي، وتملح وتلوث الأراضي المروية. ورغم اتساع مساحتها، تعاني المراعي الطبيعية من الجفاف والرعي والاحتطاب الجائر، وضعف برامج التنمية الرعوية.

2.1.5 الموارد المائية: ندرة وسوء استغلال

توضح المؤشرات التالية ندرة الموارد المائية في الوطن العربي بالمقارنة مع المناطق الأخرى في العالم، وتمثل بالتالي إحدى التحديات الرئيسية للتنمية الزراعية والأمن الغذائي:

الشكل رقم (7) : نصيب الفرد من الموارد المائية (2010)



المصدر: أوضاع الأمن الغذائي العربي 2012 .. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

تُشير أغلب المؤشرات الخاصة بالموارد المائية في الوطن العربي إلى ندرتها وسوء التدبير أو الإسراف في استخدام المياه في القطاع الزراعي، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي.

بصفة عامة، تشير أغلب المؤشرات الخاصة بالموارد المائية في الوطن العربي إلى ندرتها وسوء التدبير أو الإسراف في استخدام المياه في القطاع الزراعي، مما يؤثر سلباً على الإنتاج الزراعي والأمن الغذائي. وتزداد خطورة هذا الأثر السلبي في المستقبل، حيث تشير بعض التوقعات إلى انخفاض نصيب الفرد من المياه في الدول العربية إلى حوالي 550 م³/سنة في 2030 وإلى أقل من 200 م³ في بعض الدول، نظراً لتزايد عدد السكان (معدل نمو 2,1% مقارنة بنحو 1,2% على مستوى العالم)، وتحسن مستوى المعيشة، ومتطلبات

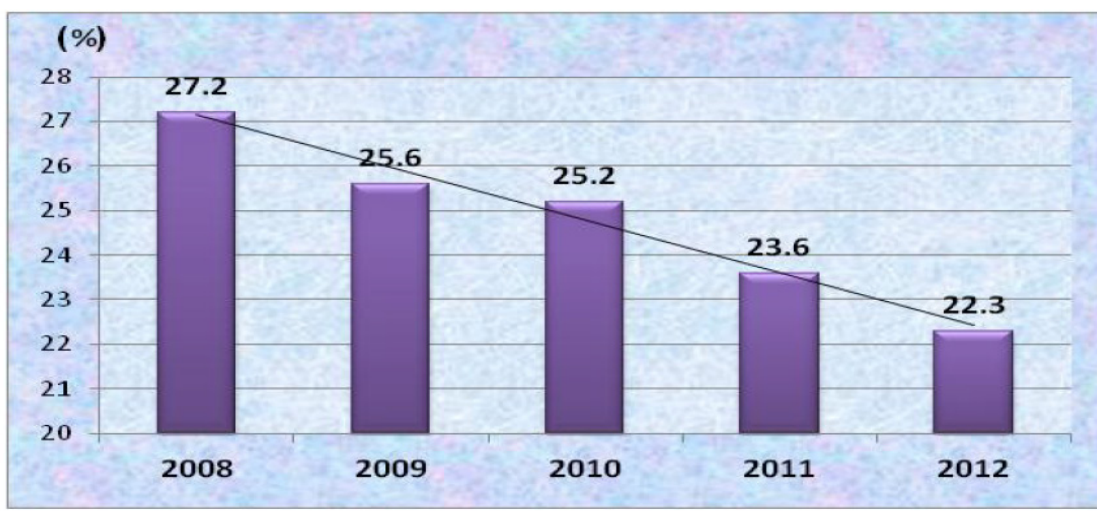
على مستوى الأقاليم العربية، يستحوذ الإقليم الأوسط على 40% من إجمالي موارد المياه في الوطن العربي، متبوعاً بالمشرق العربي (31%)، والمغرب العربي (23%)، وشبه الجزيرة العربية (6%) من جهة أخرى، وكما تمت الإشارة إليه، أغلب الموارد المائية هي سطحية. ويتصدر العراق هذه الدول، تليه مصر ثم السودان، وسوريا. يعتمد أسلوب السقي الزراعي كثيراً على المياه السطحية وعلى الري السطحي (حوالي 87%)، لكنه يتسبب في ضياع نسبة كبيرة من المياه حيث أن كفاءة الري السطحي لا تتعدى 47% من إجمالي الموارد المائية المستعملة في الري السطحي. بالإضافة إلى ذلك، تتعرض الموارد المائية، سطحية وجوفية، إلى الاستنزاف الجائر والتلوث. كما تعاني بعض الأنهار مثل دجلة من زيادة الملوحة بسبب مياه الصرف.

2.5 الموارد البشرية : تراجع مستمر للعمالة الزراعية

يشكل سكان الريف حوالي 42% من سكان الوطن العربي والبالغ حوالي 370 مليون نسمة. وقد أدى ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن واختلال التوازن التنموي بين المناطق الحضرية والريفية إلى تراجع مستمر للعمالة الزراعية لتشكل حوالي 22,3% من إجمالي القوى العاملة العربية عام 2012، منخفضة عن 27,2% في 2008 (الشكل رقم (8)).

التنمية المتزايدة. في نفس الاتجاه، تشير الإستراتيجية العربية للأمن المائي بأن المنطقة العربية تحتاج لتحقيق أمنها الغذائي إلى توفير ما يقارب 550 مليار م³ من المياه سنوياً في 2025 في حال استمرار معدلات النمو السكاني الحالية، وتعادل كميات تزيد عن ضعف المتاح حالياً.

الشكل رقم (8) : نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة العربية



المصدر: أوضاع الأمن الغذائي العربي. 2012 و 2013. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

وتعتبر نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي الأقل عالمياً حسب منظمة الفاو، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة عالمياً حوالي 40%، وفي آسيا 50%، وفي مجموعة الدول النامية (62%). من جهة أخرى، تختلف هذه النسبة بين الدول العربية، حيث تتجاوز 50% في جيبوتي، وموريتانيا والسودان، وتتراوح بين 20-38% في سوريا وتونس والجزائر ومصر والمغرب وسلطنة عمان واليمن، فيما تتراجع لأقل من 10% في باقي الدول العربية. ويمكن تفسير تدني نسبة اليد العاملة الزراعية

تعتبر نسبة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة في الوطن العربي الأقل عالمياً حسب منظمة الفاو، حيث يبلغ متوسط هذه النسبة عالمياً حوالي 40%، وفي آسيا 50%، وفي مجموعة الدول النامية (62%). ولا تزال الأساليب التقليدية في الإنتاج تحتل مكانة مهمة في الزراعة العربية، مقابل استخدام محدود للمبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في الرفع من الإنتاجية.

العربية إلى الأسباب التالية :

- عدم استقرار العمل الزراعي نتيجة لعدم انتظام تساقط الأمطار والاعتماد بصفة كبيرة على الزراعة المطرية.
- الاستخدام المتزايد للألات الزراعية المتطورة.
- تدني مستوى الأجور إذ يمثل حوالي 13% من نصيب العامل الزراعي في الدول المتقدمة وحوالي 45% في الدول النامية.
- استقطاب القطاع الصناعي وقطاع الخدمات لزيد العاملة، حيث يتراوح متوسط دخل العامل بين 3-6 أضعاف نظيره في القطاع الزراعي.

3.5 استعمال محدود للأسمدة والآلات الزراعية

يعكس مستوى الإنتاجية في القطاع الزراعي العربي المستويات التكنولوجية المطبقة والمستخدم في الزراعة خاصة على مستوى استخدام الأسمدة الكيماوية أو الآلات الزراعية. حيث لا تزال الأساليب التقليدية في الإنتاج تحتل مكانة كبيرة في الزراعة العربية، مقابل استخدام محدود للمبتكرات البيولوجية والميكانيكية ذات الدور المهم في زيادة الإنتاجية. فقد بلغ، على سبيل المثال، معدل استخدام الجرارات الزراعية في 2012 حوالي 11 جرار لكل ألف هكتار في الوقت الذي يصل فيه هذا العدد إلى 20 جرار على المستوى العالمي.

من جهة أخرى، لا يزال معدل استخدام الأسمدة الكيماوية منخفضاً على

المستوى العربي حيث يقدر في 2012 بحوالي 54 كغ/هكتار في حين يصل المتوسط العالمي إلى حوالي 96 كغ. ويبقى الاستثناء لكل من مصر، والأردن، وسلطنة عمان، والإمارات، والسعودية، والكويت، والعراق والتي يفوق فيها استخدام الأسمدة المعدلات العالمية.

وتتمثل أهم تحديات استخدام الآلات الميكانيكية والمواد البيولوجية في الوطن العربي إما في الجهل بوجودها، أو عدم توفرها بالكميات الكافية، فضلاً عن الارتفاع المتواصل في أسعارها وعدم إلمام المزارعين بالطرق الصحيحة في كيفية استعمالها. ويمثل هذا أحد الأسباب وراء الضعف الحاصل في إنتاجية وتنوع المزروعات.

4.5 البحث الزراعي: ضعف في عدد الكوادر العلمية والتقنية وفي الدعم المالي

يلعب البحث العلمي دوراً مهماً في تطوير وتنوع الزراعة وتحسين الإنتاجية. فحسب بعض دراسات "الفاو"، بلغ عائد الاستثمارات التي أنفقت على البحوث الزراعية مستويات عالية في بعض الدول قُدر سنوياً بنحو 35% في اليابان و 65% في الولايات المتحدة. وتشمل البحوث الزراعية عدة ميادين كتقانات استنباط الأصناف المحسنة من المحاصيل مثل الهندسة الوراثية، ومعالجة ونقل الشفرات الوراثية لإنتاج سلالات جيدة من الثروة الحيوانية. كما تتضمن تقانات نظم الري، وكذلك نظم الزراعة الحديثة كالزراعة المحمية والطبيعية.

وعلى الرغم من التطورات التي شهدتها بعض الدول العربية في هذا المجال في السنوات

الركائز الأساسية من أجل تطوير وتحسين الإنتاج في القطاع الزراعي. ونظرا لهذه الأهمية ركز تقرير البنك الدولي للتنمية في العالم لسنة 2008 حول الزراعة من أجل التنمية على زيادة الاستثمار في هذا القطاع بالبلدان النامية وعلى الاهتمام بالتمويل الريفي الصغير.

من جهتها، عملت الدول العربية في إطار خططها التنموية على زيادة المخصصات الاستثمارية لهذا القطاع، حيث قامت بإنشاء عدة

لا زالت حصة الزراعة من الاستثمار والتمويل منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى كالتجارة والخدمات والصناعة، ويرجع ذلك إلى تعرض الاستثمار الزراعي إلى مخاطر عالية، وانخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الزراعة، وكذلك إلى العجز في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع مقارنة ببعض القطاعات كالاتصالات والنقل والطاقة والكهرباء التي تستحوذ على حوالي نصف إجمالي العمليات التمويلية لمؤسسات التمويل العربية.

مؤسسات للاقراض لتمويل الاستثمار الزراعي، بالإضافة إلى تأسيس عدة مؤسسات تمويل عربية بهدف تقديم خطوط ائتمان لتعزيز قدرات بنوك التسليف الزراعية العربية لتوفير تسهيلات ائتمانية لصغار المزارعين (صندوق النقد العربي، البنك الإسلامي للتنمية،...).

وبالرغم من ذلك، لا زالت حصة الزراعة من الاستثمار والتمويل منخفضة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى

تبلغ متوسط كثافة الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي، وحوالي 45% من مستواها في الدول النامية، وحوالي 10% من مستواها في الدول المتقدمة. وتتراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمي في هذا القطاع بين 2-3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في حين لا تتجاوز 0,2% في الدول العربية

الأخيرة ووجود العديد من المؤسسات التي تقدم الخدمات الفنية والتقنية، فإنها إما غير كافية أو أن معظمها يفتقر إلى الكوادر العلمية والفنية ذوي الخبرة العالية في المجالات التطبيقية الزراعية المتطورة. وهكذا، يبلغ متوسط كثافة الكوادر الفنية العاملة في البحث والتطوير حوالي ثلث الكثافة على المستوى العالمي، وحوالي 45% من مستواها في الدول النامية، وحوالي 10% من مستواها في الدول المتقدمة.

من جهة أخرى، يوجد فرق شاسع بين الدول العربية والمتقدمة في ما يخص الدعم المالي للبحث العلمي في الزراعة. وبالفعل، تتراوح نسبة الإنفاق على البحث العلمي في هذا القطاع بين 2%-3% من الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة في حين لا تتجاوز 0,2% في الدول العربية، وهذا يقل بكثير مما يوصي به البنك الدولي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الزراعية.

5.5 الاستثمار والتمويل: ضعف وتمركز في القطاعات الزراعية الأقل مخاطرة
يعتبر الاستثمار والتمويل أحد

التنمية في الدول العربية. إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود، لا زالت نتائج هذه السياسات لم تصل إلى المستوى المطلوب.

1.6 تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك

تعتبر "الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي" بالسودان من بين أهم المؤسسات العربية المعنية بالقطاع الزراعي

حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير ومتزايد في إطار التعاون العربي. وقد تم تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك، وخلق مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية. كما تم إطلاق عدة استراتيجيات واتفاقيات تهدف إلى إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات التنمية في الدول العربية. إلا أنه وبالرغم من هذه الجهود، لا زالت نتائج هذه السياسات لم تصل إلى المستوى المطلوب.

العربي، حيث يعتبر الاستثمار الزراعي النشاط الرئيسي لها. وتقوم الهيئة بتأسيس الشركات العاملة في قطاعات الإنتاج النباتي والخدمات الزراعية والإنتاج الحيواني والتصنيع الزراعي والمساهمة في رؤوس أموالها وتملك الحصص فيها، وذلك بغرض تعبئة الموارد الزراعية والمالية العربية وتوجيهها لتحقيق الأمن الغذائي من خلال زيادة الإنتاج وتنمية التبادل الزراعي العربي بين الدول الأعضاء.

وقد بلغ إجمالي استثمارات الهيئة بنهاية عام 2013 نحو 951 مليون دولار، منها نحو 378 مليون دولار مساهمات في رؤوس

كالتجارة والخدمات والصناعة. ويرجع ذلك إلى تعرض الاستثمار الزراعي إلى مخاطر عالية، وانخفاض العائد على رأس المال المستثمر في الزراعة، وكذلك إلى العجز في تمويل الاستثمارات في هذا القطاع مقارنة ببعض القطاعات كالاتصالات والنقل والطاقة والكهرباء التي تستحوذ على حوالي نصف إجمالي العمليات التمويلية لمؤسسات التمويل العربية.

وقد بلغ إجمالي قيمة القروض الزراعية في عام 2012 لاثنتي عشرة دولة عربية 7,3 مليار دولار تقريباً، أي بزيادة طفيفة بحوالي 4,2% خلال خمس سنوات. وتهيمن القروض القصيرة الأجل على القروض (67%) مقابل 27% للمتوسطة و 6,5% للطويلة الأجل. كما أن معظم التمويل يتم في المجال الأقل مخاطرة كالقطاع المروي وفي المناطق الممطرة، فيما يتم الاعتماد على التمويل الذاتي في الجهات قليلة الأمطار.

سادساً: التعاون العربي المشترك في المجال الزراعي

نظراً لدوره المهم اقتصادياً واجتماعياً وكونه إحدى أولويات التنمية، حظي القطاع الزراعي باهتمام كبير ومتزايد في إطار التعاون العربي. وتم تأسيس العديد من مؤسسات العمل العربي المشترك، وخلق مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية بهدف دعم وتعزيز التنمية الزراعية. كما تم إطلاق عدة استراتيجيات واتفاقيات تهدف إلى إعطاء القطاع الزراعي الأهمية التي يستحقها في أولويات

عدد من الدول العربية بهدف إجراء البحوث الزراعية التطبيقية ونشر التقانات الزراعية الحديثة وتوطينها في الدول العربية. (الشكل رقم (9) يوضح التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة في 12 دولة عربية).

أموال شركات زراعية موزعة على 34 شركة زراعية يتركز نشاطها على المنتجات الغذائية الأساسية، ونحو 213 مليون دولار في شكل قروض ممنوحة للشركات الزراعية. كما قامت بإنشاء عدد من المحطات البحثية في

الشكل رقم (9): التوزيع الجغرافي للاستثمارات المباشرة في 12 دولة عربية



المصدر: الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. التقرير السنوي 2013.

2.6 مؤسسات وطنية وإقليمية لتمويل المشروعات الزراعية

نظرا لل صعوبات التي تواجهها العديد من المشاريع الزراعية في الدول العربية، وبالخصوص الموارد المالية، أسست مجموعة من مؤسسات التمويل الوطنية والإقليمية من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية، منها مشروعات للتنمية الزراعية وبناء السدود تهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي والأمن المائي العربي. وقد بلغت قيمة هذه المشروعات حوالي 13 مليار دولار ساهمت في تمويل 20

من جهة أخرى، تم إنشاء عدد من المنظمات العربية المتخصصة مثل "المنظمة العربية للتنمية الزراعية" و"المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة" (أكساد)، و"الاتحاد العربي للصناعات الغذائية"، و"الاتحاد العربي للأسماء". وتعمل هذه المنظمات على تدعيم العمل العربي المشترك في المجال الزراعي وإجراء بعض البحوث التطبيقية وتطوير كفاءة الأراضي، واستخدام المياه، وإعداد برامج التنسيق والتكامل الزراعي.

وتحقيق استثمارات مجدية للقطاع الخاص في الزراعة وتخفيف من حدة التزايد المتواصل في الواردات. ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق زيادة مباشرة تقدر بحوالي 20 مليون طن من إنتاج الحبوب، و 6.3 مليون طن من الأرز، و 26 مليون طن من السكر، وحوالي مليون طن من المحاصيل الزيتية، وتوفير حوالي 8.6 مليون فرصة عمل. وفي هذا الإطار، أعدت الحكومة السودانية مبادرة لتحقيق الأمن الغذائي العربي من خلال تنفيذ برنامج للتنمية الزراعية في السودان، يستثمر الموارد الكبيرة التي تتوفر عليها من أراضي زراعية، ومياه، وثروة حيوانية.

بالرغم من هذه الجهود المتمثلة في إنشاء مجموعة من المؤسسات وإبرام عدة اتفاقيات لتشجيع وتطوير التعاون العربي المشترك في القطاع الزراعي، إلا أنها لازالت لم تتمكن من تحقيق تنمية زراعية وأمن غذائي في مستوى طموحات الدول العربية. وبالتالي وجب إعادة النظر في هذه الاتفاقيات والمؤسسات العربية وتطوير مكوناتها وأهدافها لتمكينها من لعب الدور المنوط بها للمساهمة في تنمية القطاع الزراعي في الوطن العربي.

سابعاً: خاتمة

تعتبر تنمية القطاع الزراعي وتوفير الأمن الغذائي مسألة أساسية في إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول، خاصة العربية، ومن بين أهم التحديات التي تواجهها حالياً وخاصة في المستقبل. وأصبحت هذه التحديات أكثر حدة لتزامنها مع ارتفاع أسعار السلع الغذائية الرئيسية على مستوى العالم؛ ارتفاع من المتوقع أن يستمر

مشروعاً للتنمية الزراعية والمشروعات المائية. كما ركزت هذه المؤسسات على تمويل مشاريع البنية الأساسية لتوفير الحاضنة الرئيسية للتنمية وفي مقدمتها مشاريع الطرق والجسور والربط الكهربائي. من بين أهم هذه المؤسسات المالية العربية، نجد الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية،...

بالإضافة إلى هذه المؤسسات، أنشأت بعض الدول العربية صناديق قطرية تهدف إلى تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، خاصة قطاع الزراعة؛ الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، صندوق أبو ظبي للتنمية، الصندوق السعودي للتنمية،...

3.6 وضع عدة استراتيجيات واتفاقيات؛

قامت الدول العربية بإنجاز عدة اتفاقيات للتعاون الاقتصادي بينها، وتطبيق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بهدف تعزيز التبادل التجاري، خاصة في السلع الزراعية. كما أقرت القمة العربية التي عقدت في الرياض عام 2007 استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة لعام 2025، والتي تعتبر إطاراً للعمل العربي المشترك لتعزيز الأمن الغذائي العربي.

وقد تم كذلك إقرار المشروع الطارئ للأمن الغذائي في قمة الكويت عام 2009 والذي يهدف إلى تعزيز فرص الاكتفاء في السلع الغذائية الرئيسية

التي تواجه كل بلد على حدة خاصة على مستوى تحسين استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، ودعم وتشجيع الاستثمار في القطاع، ودعم وتطوير البحث الزراعي، واستعمال التقانات الحديثة في مجال الأسمدة والآلات الزراعية، وتيسير وتسهيل التمويل والإقراض خاصة لصغار ومتوسطي المزارعين والذين يعتبرون الركيزة الأساسية في التنمية الزراعية العربية لمساهمتهم بأكثر من 85% من الإنتاج الزراعي العربي.

- السياسات الجهوية العربية: هذه السياسات تصبو، نظرياً، إلى دعم العمل العربي المشترك في المجال الزراعي وتشجيع الاستثمارات البيئية وتطوير التبادل التجاري الزراعي بين الدول العربية وتحقيق أمن غذائي عربي مستدام. لكن الواقع يشير إلى تواضع النتائج على مستوى التعاون العربي المشترك بالرغم من الجهود الكبيرة التي بُذلت في هذا الإطار. وبالتالي وجب إعادة النظر بشكل جذري في محتوى هذه السياسات من خلال نظرة أكثر شمولية تأخذ في الاعتبار بالخصوص السياسات التجارية لتجاوز العقبات، خاصة الحواجز الغير جمركية.

هذه السياسات لن تحقق أهدافها إلا بتوفر شرطين مهمين على الأقل. أولهما، التزام الحكمة الرشيدة في كل دولة بهدف حسن التخطيط والتنظيم والتسيير وانخراط المؤسسات المعنية في وضع توجهات استراتيجية كبرى لتطوير أداء القطاع الزراعي. ثانياً، تغليب المصلحة الوطنية على الخلافات السياسية

خلال العقد القادم حسب تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية، ليتجاوز الأسعار القياسية التي سجلتها خلال أزمة الغذاء العالمية، وذلك في ضوء الانحباس الحراري والتغيرات المناخية، وتزايد الطلب على السلع الغذائية من طرف الاقتصاديات السريعة النمو في ظل استمرار الزيادة السكانية، وارتفاع أسعار الطاقة والزيادة في إنتاج الوقود الحيوي من المحاصيل الزراعية.

وبالتالي، هناك حاجة ماسة لتطوير هذا القطاع وتحسين مساهمته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية، ومعالجة العجز التجاري الزراعي والفضوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي وذلك من خلال إعادة الاعتبار إليه على غرار باقي القطاعات الإنتاجية والرفع من إنتاجيته وتشجيع صادراته إلى الخارج والتوسع في إحلال السلع الزراعية المستوردة، والذي من شأنه أن يساهم في الحصول أو توفير موارد مالية وخلق فرص أكبر للعمل.

لتحقيق ذلك وتطوير الأداء الزراعي العربي، وفي ضوء النتائج ومردود القطاع التي لم تصل إلى المستوى المطلوب، لا بد من إعادة نظر جذرية وهيكلية في السياسات التي تنتهجها كل دولة في هذا القطاع على مستويين:

- السياسات القطرية: الهدف من إعادة النظر في هذه السياسات هو رد الاعتبار إلى الزراعة على غرار قطاعات الصناعة والخدمات، وإيجاد الحلول اللازمة للمعوقات والتحديات

شبه تام للتنظيمات البين-مهنية التي تجمع المنتج والمُصنع والمُسوق.

• التآطير: تديبير تقليدي للحيازات مع ضعف في أنظمة التآطير.

• إكراهات طبيعية: الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية، وزحف التصحر... (المساحات الصالحة للزراعة لا تتعدى 13% من مجموع الأراضي).

• تجزيء العقار الزراعي: 70% من الحيازات الفلاحية مساحتها أقل من 2 هكتار، مما يصعب من إمكانية ضخ استثمارات في هذه الاستغاليات، ومحاولة المكننة والعصرنة.

• هيمنة الحبوب: 75% من المساحات الزراعية تساهم سوى بـ 10-15% من رقم المعاملات الفلاحية، و 5-10% من مناصب الشغل في القطاع.

مقابل هذه الإكراهات، فالقطاع الزراعي له مؤهلات متعددة: قرب من السوق الأوروبية، وإمكانيات لوجستكية، وتنافسية كلفة اليد العاملة، وإعضاء من الضرائب، بالإضافة إلى إمتيازات تنافسية في بعض المنتجات كالفواكه والخضروات.

أخذاً بعين الاعتبار كل من هذه العراقيل والمؤهلات وكذلك بعض الأمثلة الناجحة وطنياً وعالمياً، اعتمدت إستراتيجية "مخطط المغرب الأخضر" عدة مبادئ تركز حول الاستثمار والتنظيم:

■ المبدأ الأول: اعتبار الزراعة كأهم قاطرة للتنمية خلال 10 إلى 15 سنة المقبلة: تدعيم حصتها في الناتج الداخلي الخام لتحقيق ناتج إضافي

بين بعض الدول العربية والتي تقف حجر عثرة في وجه مزيد من الاستثمار والتبادل التجاري خاصة على المستوى الزراعي.

ملحق: تجربة عربية متميزة في تنمية القطاع الزراعي: "مخطط المغرب الأخضر"

يساهم قطاع الزراعة في المغرب بحوالي 19% من الناتج الداخلي الخام، (15% في الفلاحة و 4% في الصناعة الفلاحية. كما يُشغل 4 مليون قروي ويوفر حوالي 100 ألف منصب شغل في قطاع الصناعات الغذائية. القطاع عرف مجموعة من المعوقات وضعف على عدة مستويات، أبرزها:

• وسائل الإنتاج: ضعف في استعمال الأسمدة (4 مرات أقل مقارنة مع فرنسا)، وفي نسبة المكننة (11 مرة أقل مقارنة مع أسبانيا)، وفي مساهمة البنوك في تمويل المشاريع الفلاحية (نسبة الفلاحين المستفيدين من القروض البنكية 18%).

• الدعم: الزراعة غير مدعمة بما يكفي حيث تمثل 8% من مداخيل الفلاحين بينما تتراوح بين 30% و 70% في دول أخرى.

• نسيج الصناعات الفلاحية: 24% من مجموع الوحدات الصناعية و33% من إنتاج الصناعات التحويلية.

• التنظيم: تنظيم ضعيف مع غياب

سنوي بين 70 و100 مليار درهم (8دراهم=1\$) من خلال استثمارات جديدة (حوالي 1500 مشروع بقيمة إجمالية تصل إلى 10 مليار درهم سنويا). الهدف هو خلق 600 ألف منصب قار جديد، ومحاربة الفقر بتحسين الدخل الفلاحي بـ 2-3 مرات لحوالي مليون قروي، والرفع من قيمة الصادرات بـ 44-88 مليار درهم لأهم السلاسل كالحوامض والفواكه والخضروات.

المبدأ الثاني: اعتماد التجميع كنموذج للتنظيم الزراعي: نظرا للتجزؤ الكبير للأراضي الزراعية وضعف التنظيم والإمكانيات عند صغار الفلاحين، أرسى المخطط "التجميع" والذي هو شراكة بين المنتجين من جهة والمصنعين والموزعين من جهة أخرى، لدمج مجموعة من الفلاحين (مُجمعين) حول مُجمع (شخص ذاتي أو معنوي أو تنظيم مهني) يتوفر على إمكانيات تديرية، مالية وتقنية. الهدف هو تمكين الفلاحين الصغار من تطوير إنتاجهم بفضل المدخلات والخدمات التي يقدمها المجمع من تأطير وتوفير تقنيات الإنتاج العصرية واقتناء أو استعمال مشترك لمعدات التجهيز وتمويل الاستثمارات (حل إشكالية التمويل للفلاحين الصغار). دور الدولة يتمثل في تهيئة بنك حول مشاريع التجميع (1000

مشروع) تغطي جهات البلاد والمنتجات الفلاحية. كما تخصص دعما تفضيلا خاصة الولوج للعقار والتمويل.

المبدأ الثالث : ضمان تنمية الزراعة في مجموعها دون أي إقصاء: سطرت استراتيجية المغرب الأخضر دعومات للقطاع من خلال برنامجين:

✓ الدعامة الأولى الخاصة بالفلاحة العصرية، أي المناطق السقوية والمناطق المطرية الملائمة (20%) من المساحة المزروعة) والتي تتميز باعتماد أساليب عصرية وارتفاع المردودية. تدعم الدولة بواسطة صندوق التنمية الفلاحية تنفيذ استثمارات القطاع الخاص، مع دعم خاص لمشاريع التجميع.

✓ الدعامة الثانية الخاصة بالفلاحة التضامنية: تخص الفلاحة الصغيرة (80%) في المناطق الجبلية والمطرية الغير ملائمة، والتي تعتمد على الأمطار. الدعم يختلف حسب نوعية المشاريع:

- مشاريع تنوع وتحويل: تهدف إلى تحويل الفلاحين الأكثر هشاشة من زراعة الحبوب إلى فلاحية متنوعة ذات قيمة مضافة عالية وأقل تأثرا بالتساقطات المطرية كالزيتون واللوز والتين. تتحمل الدولة النصيب الأكبر من الاستثمارات المتعلقة بالتشجير ومصاريف الصيانة خلال السنة الأولى والثانية.

- مشاريع تكثيف وتأمين الإنتاج: تهدف

القطاعات خصوصا الإدارة، المنتجين الجهويين والمهنيين والجمعيات. وقد تم التوقيع على مجموعة من الشراكات بين: (1) الجهات، الغرف الفلاحية ووزارة الفلاحة والصيد البحري حول 16 مخطط فلاحي جهوي؛ (2) وزارة الفلاحة والصيد البحري حول عقد برامج لـ 9 سلاسل الإنتاج.

■ المبدأ السادس: جعل تنمية الزراعة تنمية مستدامة: موازنة مع إنجاز هذه الأهداف تتوخى الإستراتيجية الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تأمين فلاحة مستدامة وذلك عبر عدة إجراءات أهمها: تحويل حوالي مليون هكتار من الحبوب إلى الأشجار المثمرة. الدعم لاستعمال أنظمة السقي المقتصد للمياه (من 154 ألف هكتار إلى 642 ألف هكتار) في أفق 2020، ودعم تنمية استعمال الطاقات المتجددة في الميدان الزراعي (الشمسية، الريحية،...).

■ المبدأ السابع: إصلاح الإطار القطاعي للفلاحة: تتطلب مواكبة إنجاز المخطط تطوير الإطار المؤسسي من أجل تدخل ومصاحبة أفضل للقطاع، وذلك بالإصلاح المؤسسي لوزارة الفلاحة والصيد البحري وخلق آليات جديدة لإنجاز هذا المخطط، كوكالة التنمية الفلاحية. ويمكن الدور الأساسي لهذه الوكالة في تنفيذ استراتيجية هذا المخطط، ومتابعة تطور القطاع، وصياغة برنامج طويل

إلى تحسين سلاسل الإنتاج الحيوانية وذلك بتأطير الفلاحين وتمكينهم من اكتساب التقنيات اللازمة وتحسين الإنتاجية وتهيئة الإنتاج.

- مشاريع التنوع: هي مشاريع تنوع صغرى تهدف إلى خلق دخل إضافي للفلاحين الأكثر هشاشة بتنمية سريعة للمنتوجات المحلية (الزعفران، العسل، الأعشاب الطبية).

■ المبدأ الرابع: تشجيع الاستثمار الخاص: يقدر الاستثمار لإنجاز مخطط المغرب الأخضر بحوالي 18 مليار دولار. بالنسبة لمشاريع الدعامات الأولى، استثمار الخواص يقدر بنسبة 70% والاستثمار العمومي بنسبة 30%. الحصة العمومية يتم توفيرها من قبل صندوق التنمية الفلاحية في صيغة مساعدات الاستثمار. أما على مستوى الدعامات الثانية، فمساهمة الدولة تمثل 70-80% من الاستثمار الإجمالي. وتقتصر مساهمة المستفيدين من مشاريع الدعامات الثانية في حدود 20 و30%.

■ المبدأ الخامس: اعتماد مقاربة تعاقدية: إنجاز المخطط يتم عبر شراكة تُحدد مسؤوليات جميع المتدخلين في مختلف

الأمد، إلى جانب تشجيع الاستثمار الزراعي والصناعة الغذائية من خلال الإشراف التقني والدعم المالي. بعض النتائج الايجابية لمخطط المغرب الأخضر:

ارتفاع الإنتاج في بعض الزراعات بحيث أصبح يحتل المغرب الرتبة الثامنة عالميا في إنتاج الحوامض، والرابعة في إنتاج الطماطم، والثالثة في إنتاج الزيتون المعب. ويرجع هذا إلى التطور في استعمال عوامل الإنتاج منذ انطلاق المخطط حيث تضاعف استعمال البذور المعتمدة منذ 2008 وارتفع نسبة استعمال بذور القمح المعتمدة ذات الجودة العالية إلى 50%، وتحسن مستوى استعمال الأسمدة ليبلغ 95 كغ للهكتار في سنة 2013، وارتفع مستوى تسمين مياه السقي

حيث تم تجهيز أكثر من 330 ألف هكتار بأنظمة الري المقتصد للماء منذ 2008 (بارتفاع 79%). بفضل هذا التطور سجلت مختلف السلاسل نمواً مقارنة مع الفترة المرجعية حيث وصل معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2012/2008 إلى 80 مليون قنطار، وتم إنتاج 12 مليون طن من الفواكه (ارتفاع بحوالي 163%) مع ارتفاع المساحة المغروسة بـ 40%. كما ارتفع إنتاج الزيتون بـ 84%، مع تحسن ملحوظ في نسبة استعمال الوحدات العصرية. في ما يخص الإنتاج الحيواني، عرفت مختلف السلاسل تقدماً مهماً بفضل تحسن احتياطي الأعلاف واستيراد الأصناف الأصلية وتحديث وحدات الدواجن، مما أدى إلى ارتفاع مهم في الإنتاج مقارنة مع الفترة المرجعية: اللحوم (27%) والحليب (49%) واللحوم البيضاء (76%).

المراجع

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2012 و 2013. صندوق النقد العربي.
- أوضاع الأمن الغذائي العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2012 و 2013.
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المجلد رقم 33. 2013.
- حالة الأغذية والزراعة. منظمة الأغذية والزراعة. 2013.
- استراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين 2005-2025. المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
- قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية في الوطن العربي. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 2012.
- الزراعة من أجل التنمية. تقرير البنك الدولي عن التنمية في العالم. 2008.
- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. التقرير السنوي 2013.
- يوم الزراعة العربي تحت شعار "مخزون استراتيجي عربي للأغذية لمواجهة أزمات الغذاء العالمية". المنظمة العربية للتنمية الزراعية. 27 سبتمبر 2014.
- الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية. سلسلة جسر التنمية. عدد 118. مايو 2014. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- صالح العصفور، 2003. السياسات الزراعية. المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- اقتصاديات الصحة العربية - من الثورة إلى التحول وتحقيق الأمن الغذائي. 2011.
- مخطط المغرب الأخضر. وزارة الفلاحة والصيد البحري.
- إحصاءات البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

رقم العدد	المؤلف	العنوان
الأول	د. محمد عدنان وديع	مفهوم التنمية
الثاني	د. محمد عدنان وديع	مؤشرات التنمية
الثالث	د. أحمد الكواز	السياسات الصناعية
الرابع	د. علي عبدالقادر علي	الفقر: مؤشرات القياس والسياسات
الخامس	أ. صالح العصفور	الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها
السادس	د. ناجي التوني	استهداف التضخم والسياسة النقدية
السابع	أ. حسن الحاج	طرق المعاينة
الثامن	د. مصطفى بابكر	مؤشرات الأرقام القياسية
التاسع	أ. حسان خضر	تنمية المشاريع الصغيرة
العاشر	د. أحمد الكواز	جداول المخلات المخرجات
الحادي عشر	د. أحمد الكواز	نظام الحسابات القومية
الثاني عشر	أ. جمال حامد	إدارة المشاريع
الثالث عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح الضريبي
الرابع عشر	أ. جمال حامد	أساليب التنبؤ
الخامس عشر	د. رياض دهال	الأدوات المالية
السادس عشر	أ. حسن الحاج	مؤشرات سوق العمل
السابع عشر	د. ناجي التوني	الإصلاح المصرفي
الثامن عشر	أ. حسان خضر	خصخصة البنى التحتية
التاسع عشر	أ. صالح العصفور	الأرقام القياسية
العشرون	أ. جمال حامد	التحليل الكمي
الواحد والعشرون	أ. صالح العصفور	السياسات الزراعية
الثاني والعشرون	د. علي عبدالقادر علي	اقتصاديات الصحة
الثالث والعشرون	د. بلقاسم العباس	سياسات أسعار الصرف
الرابع والعشرون	د. محمد عدنان وديع	القدرة التنافسية وقياسها
الخامس والعشرون	د. مصطفى بابكر	السياسات البيئية
السادس والعشرون	أ. حسن الحاج	اقتصاديات البيئة
السابع والعشرون	أ. حسان خضر	تحليل الأسواق المالية
الثامن والعشرون	د. مصطفى بابكر	سياسات التنظيم والمنافسة
التاسع والعشرون	د. ناجي التوني	الآزمات المالية
الثلاثون	د. بلقاسم العباس	إدارة الديون الخارجية
الواحد والثلاثون	د. بلقاسم العباس	التصحيح الهيكلي
الثاني والثلاثون	د. أمل البشبيشي	نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T
الثالث والثلاثون	أ. حسان خضر	الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف
الرابع والثلاثون	د. علي عبدالقادر علي	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر
الخامس والثلاثون	د. مصطفى بابكر	نمذجة التوازن العام
السادس والثلاثون	د. أحمد الكواز	النظام الجديد للتجارة العالمية
السابع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: إنشائها وآلية عملها
الثامن والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات
التاسع والثلاثون	د. عادل محمد خليل	منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل
الأربعون	د. بلقاسم العباس	النمذجة الإقتصادية الكلية
الواحد والأربعون	د. أحمد الكواز	تقييم المشروعات الصناعية
الثاني والأربعون	د. عماد الإمام	مؤسسات والتنمية
الثالث والأربعون	أ. صالح العصفور	التقييم البيئي للمشاريع
الرابع والأربعون	د. ناجي التوني	مؤشرات الجدارة الائتمانية

الخامس الأربعون	أ. حسّان خضر	الدمج المصري
السادس الأربعون	أ. جمال حامد	اتخاذ القرارات
السابع الأربعون	أ. صالح العصفور	الإرتباط والانحدار البسيط
الثامن الأربعون	أ. حسن الحاج	أدوات المصرف الإسلامي
التاسع الأربعون	د. مصطفى بابكر	البيئة والتجارة والتنافسية
الخمسون	د. مصطفى بابكر	الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات
الواحد والخمسون	د. بلقاسم العباس	الاقتصاد القياسي
الثاني والخمسون	أ. حسّان خضر	التصنيف التجاري
الثالث والخمسون	أ. صالح العصفور	أساليب التفاوض التجاري الدولي
		مصفوفة الحسابات الاجتماعية
		وبعض استخداماتها
		منظمة التجارة العالمية: من الدوحة
		إلى هونج كونج
		تحليل الأداء التنموي
		أسواق النفط العالمية
		تحليل البطالة
		المحاسبة القومية الخضراء
		مؤشرات قياس المؤسسات
		الإنتاجية وقياسها
		نوعية المؤسسات والأداء التنموي
		عجز الموازنة: المشكلات والحلول
		تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي
		حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية
		مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق
		الاستهلاكي
		اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات
		اقتصاديات التعليم
		إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة
		مؤشرات قياس الفساد الإداري
		السياسات التنموية
		تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية
		التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي
		قياس التحوّل الهيكلي
		المؤشرات المركبة
		التطورات الحديثة في الفكر
		الاقتصادي التنموي
		برامج الإصلاح المؤسسي
		المساعدات الخارجية من أجل التنمية
		قياس معدلات العائد على التعليم
		خصائص أسواق الأسهم العربية
		التجارة الخارجية والتكامل
		الاقتصادي الإقليمي
		النمو الاقتصادي المحابي للفقراء
		سياسات تطوير القدرة التنافسية
		عرض العمل والسياسات الاقتصادية
		دور القطاع التمويلي في التنمية
		تطور أسواق المال والتنمية
		بطالة الشباب
الرابع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الخامس والخمسون	د. أحمد طفلاح	
السادس والخمسون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والخمسون	أ. حسّان خضر	
الثامن والخمسون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والخمسون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والستون	د. مصطفى بابكر	
الثاني والستون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والستون	د. حسن الحاج	
الرابع والستون	د. علي عبد القادر علي	
الخامس والستون	د. رياض بن جليلي	
السادس والستون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والستون	أ. عادل عبدالعظيم	
الثامن والستون	د. عدنان وديع	
التاسع والستون	د. أحمد الكواز	
الستون	د. علي عبد القادر علي	
الواحد والسبعون	د. أحمد الكواز	
الثاني والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثالث والسبعون	د. أحمد الكواز	
الرابع والسبعون	أ. ربيع نصر	
الخامس والسبعون	د. بلقاسم العباس	
السادس والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
السابع والسبعون	د. رياض بن جليلي	
الثامن والسبعون	د. بلقاسم العباس	
التاسع والسبعون	د. علي عبد القادر علي	
الثمانون	د. إبراهيم أونور	
الواحد والثمانون	د. أحمد الكواز	
الثاني والثمانون	د. علي عبد القادر علي	
الثالث والثمانون	د. رياض بن جليلي	
الرابع والثمانون	د. وشاح رزاق	
الخامس والثمانون	د. وليد عبد مولاة	
السادس والثمانون	د. إبراهيم أونور	
السابع والثمانون	د. وليد عبد مولاة	

الثامن والثمانون	د. بلقاسم العباس	الاستثمارات البيئية العربية
التاسع والثمانون	د. إبراهيم أونور	فعالية أسواق الأسهم العربية
التسعون	د. حسين الأسرج	المسئولية الاجتماعية للشركات
الواحد والتسعون	د. وليد عبد مولا	البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية
الثاني والتسعون	د. أحمد الكواز	مناطق التجارة الحرة
		تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة:
		الخصائص والتحديات
الثالث والتسعون	د. رياض بن جليلي	تذبذب أسواق الأوراق المالية
الرابع والتسعون	د. إبراهيم أونور	الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي
الخامس والتسعون	د. محمد أبو السعود	مؤشرات النظم التعليمية
السادس والتسعون	د. رياض بن جليلي	نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة
السابع والتسعون	د. وليد عبد مولا	حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية
الثامن والتسعون	د. بلقاسم العباس	تمكين المرأة من أجل التنمية
التاسع والتسعون	د. رياض بن جليلي	الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية
المائة	د. إبراهيم أونور	نظام الحسابات القومية لعام 2008
المائة وواحد	د. أحمد الكواز	تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية
		والنامية
المائة واثنان	د. بلقاسم العباس	الطبقة الوسطى في الدول العربية
المائة وثلاثة	د. علي عبدالقادر علي	كفاءة البنوك العربية
المائة وأربعة	د. وليد عبد مولا	إدارة المخاطر في الأسواق المالية
المائة وخمسة	د. إبراهيم أونور	السياسات المالية المحابية للفقراء
المائة وستة	د. وليد عبد مولا	السياسات الاقتصادية الهيكلية
المائة وسبعة	د. أحمد الكواز	خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس
المائة وثمانية	د. رياض بن جليلي	التعاون الخليجي
		تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية
المائة وتسعة	د. بلقاسم العباس	سياسات العدالة الاجتماعية
المائة وعشرة	د. وليد عبد مولا	السياسات الصناعية في ظل العولمة
المائة والحادي عشر	د. بلقاسم العباس	ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك
		المركزية
المائة والثاني عشر	د. وشاح رزاق	التخطيط والتنمية في الدول العربية
المائة والثالث عشر	د. حسين الطلافحة	التخطيط الاستراتيجي للتنمية
المائة والرابع عشر	د. وليد عبد مولا	سياسات التنافسية
المائة والخامس عشر	أ. صالح العصفور	منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف
المائة والسادس عشر	د. محمد أمين لزعر	الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية
		والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة
المائة والسابع عشر	أ. بلال حموري	شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي
المائة والثامن عشر	د. أحمد الكواز	الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية
المائة والتاسع عشر	د. محمد عمر باطويح	اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية
المائة والعشرون	د. أحمد الكواز	حدود السياسات الاقتصادية
المائة والواحد والعشرون	د. محمد أمين لزعر	التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

☎ : 24844061 24843130 (965) : 📠 (965)24842935

✉ : api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا:     

